*عطف البيان والبدل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ عادل محمد فتحي*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*adel.mater@mediu.edu.my*

خلاصة—هذا البحث يبحث في عطف البيان والبدل.

*الكلمات المفتاحية:البيان، البدل،البصريين*

# ***المقدمة***

معرفة أسس عطف البيان والبدل والفرق بينهم فإنَّ العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات، العطف -عطف البيان- لا يكون ضميرًا، ولا يكون تابعًا لضمير، لكن تعلمون أنَّ البدل يجوز فيه ذلك، وقد قال الرضي نفسه: "وقد يكونان اسمين ظاهرين، وقد يكونان مضمرين، وقد يختلفان". هذا في مجال البدل؛ "الأرض واسعة" و"السفر مستحب" لكن في عطف البيان لا يكون عطف البيان مضمرًا، ولا يكون تابعًا لمضمر.

.

1. *المقالة*

تعريف عطف البيان:

لقد عرضنا أن ابن الحاجب قال: ولم يظهر عندي إلى الآن فرقٌ جليٌّ بين عطف البيان وبين بدل الكلّ من الكلّ، ورأى أن عطف البيان هو بدل الكل من الكل، ويا ليته سَكَتَ عند هذا الحد، فاستراح وأراح، وإنَّما ذكر أن سيبويه لم يذكر عطف البيان، واستدل بذلك الوهم على أن عطف البيان هو بدل الكل من الكل، وهذا خطأ؛ فقد بَيَّنَاهُ في موضعه.

الآن مع الرضي الشارح ومع ابن الحاجب المشروح وعطف البيان: إن عطف البيان هو تابعٌ غير صفة، يوضح متبوعه. قال ابن الحاجب: وذلك مثل: أقسم بالله أبو حفص عمر. نجد الرضي في (شرح الكافية): يذكر قصة هذا الرجز -يعني: كأنه ذكره قبل ذلك- فقال: إن عُمَرَ أعرف من أبي حفص، حتى لو لم يكن في الدنيا إلا عمر، وحتى لو لم تكن كنية إلا أبو حفص.

قال الرضي -في قصة هذا الشاهد: إنَّ أعرابيًّا جاء إلى عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه- فقال: إن أهلي بعيد، وإني على ناقة دَبْرَاءَ عَجْفَاءَ نقباء -تنقب ظهرها، وأصابها الدبر أي: ضعف الأطراف- وأنا أريد منك أن تحملني على بعير، فظن عمر أن الرجل كاذبٌ فلم يحمله، فَانْطَلَقَ الأعرابي، وَحَمَلَ بعيره، ومضى وراءها، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول -وهو يمشي خلف بعيره:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أقسم بالله أبو حفص عمر | \* | ما مسها من نقب ولا دبر |
| اغفر له اللهم إن كان فجر | \* | .... .... .... .... |

وكان عمر مقبلًا من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر، قال: اللهم صدق، أو اللهم صَدِّقْ، حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك، فوضع رحله، فإذا هي نقبة عجفاء، فحمله على بعيره وزوده وكساه.

هذه هي القصة التي يستفاد منها في حياتنا الشيء الكثير. ابن مالك يقول: التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمنزلته -يعني: عطف البيان هو تابع يجري مجرى النعت في ظهور المتبوع، يعني: وجوده لا يُحْذفُ وأنه يوضح متبوعه، وأنه يخصصه، وأنه قد يكون جامدًا، وقد يكون بمنزلة الجامد، ويوافق عطف البيان متبوعه في الإفراد، قال ابن مالك: وضديه -أي: التثنية والجمع- وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير؛ خلافًا لمن التزم تعريفهما.

هناك إذن من التزم تعريف البدل والمبدل منه، وأنا أقصد ذلك؛ لأنك سوف ترى أن عطف البيان هو بدل الكل من الكل إلا في مواضع سوف تعرفها، ولمن أجاز تخالفهما، ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح.

أريد أن أقول: انتبهوا إلى تعبيرات النحاة؛ فالذين يقولون: "على الأخص"، أو "على الأصح"، أو "على الأعلى" معناه: أن غيره عالٍ. وإذا قال: "على الأصح" معناه: أن غير هذا الرأي صحيح، بخلاف ما لو إذا قال: على الصحيح. معناه: أن غيره خطأ؛ فالتابع يعم التوكيد، ويعم النعت، ويعم عطف البيان والنسق والبدل. هذا معنى التابع.

قال ابن مالك -وهو يعرف عطف البيان بأنه جامد أو بمنزلته-: قال: وذكرت جامدًا أو بمنزلته؛ توكيدًا لإخراج النعت، فإنه من جهة المعنى أشبه شيء بعطف البيان من جهة المعنى، لا من جهة الإعراب، وذلك أنك تقول لمن له ابنان -رجل عنده ولدان-: أحدهما: طويل، والآخر: قصير، واسم الطويل: مُحَمَّد، ولم يذكر ابن مالك اسم القصير، تقول: مررت بابنك الطويل، فحصل التخصيص بالنعت، التخصيص أي: ذكر المخصص، كأنه حدد، لم يذكر القصير- ولو قال: مررت بابنك محمد؛ ماذا يحدث؟

قال: إن محمدًا يبين ما تبين بالنعت، يعني تقول: مررت بابنك الطويل، حَدَثَ بيان وتخصيص، الطويل: اسمه محمد، إذا قلت: بابنك محمد -أي: الطويل- معنى ذلك أنك إذا قلت: مررت بابنك الطويل -الطويل: نعت- ولو قلت بابنك محمد، فمحمد عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل وعطف البيان لا يختلفان إلا فيما ستعرفه إن شاء الله.

قال ابن مالك: ولو ذكرت "محمدًا" موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت، لكن النعت مشتق، وهو الطويل، أو منزل منزلته، ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، كما أن عطف البيان ومتبوعه يتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير، لكن الشيخ "أبا علي الشلوبين أو الشلوبيني" -هذا صواب، وهذا صواب- يرى أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان.

لم يقل أحد: إن البصريين أو غير البصريين اشترط الالتزام -التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان- ولذلك قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل من غير جهته -يعني: لم يقل أحد: إن جمهور البصريين التزموا في عطف البيان أن يكون معرفة، وأن يكون متبوعه معرفة كذلك، إلا أن أبا علي الشلوبين سجل ذلك وحده.

انظر إلى أدب العلماء، أو انظر إلى عبقرية العلماء، ما كان هناك من بأس على ابن مالك أن يقول: ولم يذكر إلا أبو علي الشلوبين أن البصريين يلتزمون تعريف عطف البيان ومتبوعه، ويكون هذا خطأ، وتلك نسبة فريدة، يقول شيئًا كهذا، لكن الرجل يقول: وعلى تقدير صحة النقل -أي: لم ينقل عن البصريين أنهم اشترطوا التزام التعريف في عطف البيان ومتبوعه إلا أبو علي- لم يقل أحد: إن البصريين اشترطوا تعريف عطف البيان ومتبوعه وجعلوه لزامًا وأنه لا يكون عطف البيان إلا معرفة من معرفة، المبيِّن معرفة، والمبيَّن معرفة.

هذا كلام لم ينقله أحدٌ إلا أبو علي الفارسي.

كان موقف ابن مالك منه أنه قال: وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه والاعتماد عليه "الدليل أولى بالانقياد إليه والاعتماد عليه" فما هذا الدليل الذي يُعْتَمَدُ عليه، ولا يعتمد على نقل جاء من أبي علي الشلوبين؟

الدليل: أن الحاجة داعية إلى عطف البيان في المعرفتين؛ أقسم بالله أبو حفص عمر، وأبو حفص معرفة -أي: إذا سألت وقلت: من أي أنواع المعارف أبو حفص؟ أجبتك: "حفص" علم، و"أبو" أضيف إلى علم تتعرف به، و"عمر" معرفة بالعلمية، فإذا كانت الحاجة داعية إلى عطف البيان في المعرفتين، فالحاجة في النكرتين أشد إذا كانت المعرفة تفتقر إلى ما يبينها؛ ألا تفتقر النكرة إلى ما يُبَيِّنها؛ فكيف تَنقل يا أبا علي عن البصريين أنهم يقولون بالتزام التعريف في عطف البيان ومتبوعه؟

ابن مالك يدلنا ويرشدنا، ويقول لنا: سلموا لأبي علي فيما نقل، وافترضوا أن جميع الناس نَقَلوا كلامًا نظريًّا عن البصريين أو غير البصريين؛ أنسمع كلام الناس ونخالف طبيعة العربية؟ أيقول لنا إنسان إن إنسانًا لا يأكل، ونحن نجد جائعًا يموت من الجوع، فنسمع كلامه ولا نطعمه؟ إن الحاجة داعية إليه في النكرات؛ لأنها داعية في المعارف، فإذا كانت المعرفة تحتاج إلى ما يبينها، فالنكرة أشد حاجة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل، واستعماله مطلقًا -أيها الدارسون- مذهب الفراء، وهو أيضا مذهب الكوفيين، وهو أيضًا مذهب الزمخشري فإنه حَكَمَ بذلك في موضع من الكشاف، وهو علم وموضع مشهور، وهو أيضًا مذهب أبي علي -لا الشلوبين وإنما الفارسي.

الموضع الذي في (الكشاف) هو قول الله تعالى: {ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [آل عمران: 96، 97] هنا موضع الشاهد: {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} الزمخشري جعل {ﮤ ﮥ} عطف بيان مع كونه معرفة، {ﮤ ﮥ} مضاف، و{ﮥ ﮦ} مضاف إليه اكتسب منه التعريف -يعني: أضيف إلى علم إلى معرفة فأصبح معرفة- وهو عطف بيان متبوعه -أو مبينه- {ﮢ} و{ﮢ} نكرة، و{ﮤ ﮥ} معرفة.

قال العلماء -ومنهم ابن مالك: "وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه -أي: لا نلتفت إلى ما ذكره الزمخشري- وسبب عدم التفاتنا إليه أنه خالف إجماع النحويين جميعًا -من كوفيين وبصريين- فلا يُلْتَفَتُ إلى ما يخالف الإجماع، وإن كان في النفس شيء من هذا الحكم على الزمخشري إلا أن الكلمة المعتبرة هي مخالفة الإجماع ليس أمرًا سهلًا.

نحن في زمان في أشد الحاجة إلى أن نفهم هذه المسألة، خصوصًا إذا علمنا أن كل من هَبَّ وَدَبَّ يريد أن يكون شيخًا، ويريد أن يكون مجتهدًا، ويريد أن يكون، ويريد أن يكون...

الثابت عن العلماء جميعًا في القاعدة التي تقول: "كل عطف بيان يجوز جعله بدلًا إلَّا...".

هذه المسألة التي ربما أشار إليها ابن الحاجب، وقال: إنه لا فرق بينهما. قد تكون هذه القاعدة هي السبب، لكنه لو تنبه إلى "إلا" لعلم أن هناك فرقًا جليًّا بينهما، كل عطف بيان يجوز جعله بدلًا إلا:

الأمر الأول: إذا قُرِنَ بـ"أل" بعد منادى تقول: يا أخانا الحارث، لا يصح أن تأتي بكلمة "الحارث" بعد "يا"؛ لماذا؟ لأنَّها مقرونة بـ"أل" والمقرون بـ"أل" لا يلي أداة النداء إلا بواسطة، والواسطة كأن تقول: يا أيها الحارث. كما قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| يا أيها المائح دلوي دونك | \* | إني رأيت الناس يحمدونك |

لا يصح أن تقول: يا الحارث. فلا يجوز جعل "الحارث" بدلًا؛ لماذا لأنه لا يحل محل أخانا؟ وإنما هو عطف بيان لا غير.

الأمر الثاني: إذا عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بـ"أل" وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر -وهو من الوافر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أنا ابن التارك البكريِّ بشر | \* | عليه الطير ترقبه وقوعا |

فلا يجوز جعل "بشر" بدلًا، وإنما هو عطف بيان، وهنا "بشر" لا تستطيع أن تقول: أنا ابن التارك بشرٍ؛ لأن بشر كزيد، ولا يجوز "أنا ابن الضارب زيد"؛ لأن البدل في تقديرِ مستقل؛ لأنه يَلْزَمُ، أو يُلْزِمُ من جعله بدلًا أن يُقَدِّرَه "بشر التارك"، وذلك ممتنع. والذي يفضي إلى الممتنع ممتنع. فَتَعَيَّنَ جعله عطف بيان.

2. الفرق بين عطف البيان والبدل:

إن هناك فروقًا ذكرها النحاة بين عطف البيان وبين البدل، أهمها:

المسألة الأولى: أنَّ العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات، العطف -عطف البيان- لا يكون ضميرًا، ولا يكون تابعًا لضمير، لكن تعلمون أنَّ البدل يجوز فيه ذلك، وقد قال الرضي نفسه: "وقد يكونان اسمين ظاهرين، وقد يكونان مضمرين، وقد يختلفان". هذا في مجال البدل؛ "الأرض واسعة" و"السفر مستحب" لكن في عطف البيان لا يكون عطف البيان مضمرًا، ولا يكون تابعًا لمضمر.

وهنا يأتي كلام للزمخشري في قول الله تعالى: {ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ} [المائدة: 116] في معرض هذه الآيات: {ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} [المائدة: 117]، ماذا قال الزمخشري في هذا؟

قال: {ﯕ ﯖ ﯗ} عطف بيان للهاء في قوله: {إِلّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ} كأنك حين سمعت قوله: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} قلت -في نفسك-: ما "به"؟ بم أمر الله عيسى؟ فجاء قوله تعالى: {ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ}، إذن فالله تعالى أمر عيسى ابن مريم أن يقول للناس: اعبدوا الله ربي وربكم؛ معنى ذلك أنه لم يقل لهم: اعبدوني من دون الله، ولا أنا ابن لله، ولا اعبدوا أمي، ولا اعبدوني أنا وأمي مع الله، وإنما قال لهم هذا الكلام الواضح الصريح: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} ورب أمي، ورب كل شيء.

المسألة الثانية: أنَّ عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، والبدل يخالف -كما ذكرنا: مررت بزيد رجل صالح.

المسألة الثالثة: أنَّ عطف البيان لا يكون جملة، وإنَّما كما قرأنا معًا: {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ} [الفرقان: 68، 69] حدث في البدل أن {ﭩ} بدل من {ﭦ}.

المسألة الرابعة: أن عطف البيان لا يكون تابعًا لجملة، بخلاف البدل؛ إذن البدل يكون جملة، ويكون تابعًا لجملة، وعطف البيان لا يتبع ولا يكون.

المسألة الخامسة: أنَّ عطف البيان لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، كما قلنا: إن علي الله أن تبايعني.

المسألة السادسة: أنَّ عطف البيان لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل: {ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ} {ﯧ} بدل بلفظ الأول كلمة {ﯥ} بحروفها -النون والصاد- يعني: بأصولها موجودة.

المسألة السابعة: أنَّ عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، والبدل في نية إحلاله؛ حين تقول: أقسم بالله أبو حفص عمر، أنت لا تعني إسقاط أحد الاسمين، وإنَّما حين تقول: رأيت زيدًا أباه، إنَّما تنوي إسقاط زيد؛ لأنك ما رأيت زيدًا، وإنما رأيت أبا زيد.

المسألة الثامنة: أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى، على خلاف البدل.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ